التشريعات ذات الاولوية المتعلقة بتطوير القطاع الخاص

عامر عبد الأمير شاكر و ناجي حسين علي / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية/
"التشريعات ذات الأولوية بتطوير القطاع الخاص".

المقدمة

- يقدم القانون الاطار التشريعي والقضائي للمجتمعات ويعتبر الدعامة الاساسية للنشاط الاقتصادي وان أي تطور اقتصادي مرتبط بمدى تطور النظام المؤسسي والانصياع لسلطة القانون الذي يعتبر المظلة التي تنظم النشاط الاقتصادي من خلال حماية الحقوق والواجبات واتاحة الفرص ضمن اطار مؤسسي .
- اشار الدستور العراقي في (المادة 1 – اولا) الى الاصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد وفقا لمبادئ الاقتصاد الحديثة ومتطلبات التحول لاقتصاد السوق ، وهذا ترتب عليه مراجعة القوانين والقرارات والتعليمات التي كانت تنظم العمل الاقتصادي (وفق النظام الاقتصادي الموجه والمخطط له مركزيا من قبل الحكومة) واجراء التعديلات القانونية وتبسيط الاجراءات بما يخدم هذا التحول في النهج الاقتصادي نحو نظام السوق الحر .

اهمية الاصلاح الاقتصادي

- تعاني اغلب الدول النامية ومنها العراق من الاداء السلبي للنشاط الاقتصادي ، ولقد انصب اهتمام الحكومات المتعاقبة ضمن برامجها الحكومية على موضوع الاصلاح الاقتصادي الذي يهدف الى رفع المستوى المعاشي للمجتمع العراقي عن طريق تعديل واصدار قوانين وقرارات تنظم النشاط الاقتصادي الذي يعاني من ضعف في البنى التحتية والاستثمار والادخار وانخفاض الانتاجية لقطاعاته المختلفة لذا اصبح لزاما على السلطة التنفيذية في البحث عن الاجراءات التي تهدف الى معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي وزيادة قدرته الانتاجية وفق استراتيجيات طويلة الامد تتضمن اصلاح البيئة القانونية التي تخدم استثمار امكاناته الذاتية في بناء الاقتصاد العراقي تساهم فيه جميع القطاعات الاقتصادية (غير النفطية) في تقليل نسبة الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة وتكون قادرة على تحقيق معدلات نمو كبيرة ومستمرة واكتساب الاقتصاد العراقي المرونة العالية في مواجهة الصدمات التي قد تعترض لها اسوق النفط العالمية .

اهداف الاصلاح الاقتصادي

- تسعى الحكومات من عمليات الاصلاح الاقتصادي الى تحقيق الاهداف التالية :

1) معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الناشئة من عوامل داخلية :

- تخفيف وازالة العجز في الموازنة العامة .
- التحكم والسيطرة على معدلات التضخم عن طريق السيطرة على الاسعار .
- القضاء على البطالة واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

2) معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الناشئة من عوامل خارجية ومنها :

- تخفيض وازالة العجز في ميزان المدفوعات .
- جدولة وادارة الديون الخارجية للبلد .
- خلق مرونة في سعر الصرف او تعويم العملة الوطنية في ظل معدلات سعر صرف ثابت .

3) خلق مناخ مناسب للاستثمار الاجنبي من اجل جذب رؤوس الاموال من الخارج اليها ورفع معدلات الادخار وتشجيع الاستثمار الاجنبي .

4) تحسين اداء القطاع العام من خلال تحديد مجالاته وترشيق هيكله واعطاء الدور الكبير الى القطاع الخاص في ادارة النشاط الاقتصادي

ابرز قوانين الاصلاح الاقتصادي في العراق

- **قانون الاصلاح الاقتصادي:** وهو من القوانين التي تستهدف اصلاح هيكلية الاقتصاد العراقي وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية والبرامج والاجراءات التي تكفل تعديل القوانين لغرض تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق ولاعطاء القطاع الخاص دوراً اساسيا في تطوير وتنمية الاقتصاد، ولرفع كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادة انتاجها وقدرتها التنافسية، وبتوجيه من السيد رئيس مجلس الوزراء تم رفع مسودة هذا القانون من جدول اعمال مجلس الوزراء (الجلسة الاعتيادية الثالثة والعشرين) بتاريخ 6/6/2023 وذلك لاعادة دراسته من الجهات المختصة.
- **قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** ويهدف هذا القانون الى تهيئة الاطار القانوني الذي ينظم العلاقة وصيغة العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص، وتم سحي مسودة القانون من مجلس النواب من قبل رئاسة مجلس الوزراء ليعرض على لجنة الامر الديواني رقم (10) لسنة 2022 وذلك لدراسته تنفيذا للمنهاج الوزاري الذي اقره مجلس النواب.

- **قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010:** واستنادا الى احكام المادة (4) من القانون رقم (14) لسنة 2010 المعدل جرى استكمال اجراءات تشكيل مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بموجب الامر الاداري المرقم بالعدد (7) والمؤرخ في 22/ 6/ 2023 ويضم ممثلين عن وزارات التجارة، الصناعة، الاتصالات، التخطيط وممثلين عن اتحادات وجمعيات القطاع الخاص وهي اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات العراقي ونقابة المحاسبين والمدققين العراقية بالاضافة الى ممثل عن مجلس حماية المستهلك.
- **قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997:** تم سحب مشروع تعديل قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 من مجلس النواب العراقي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (302) لسنة 2022 وهو من ضمن القوانين التي تمت مناقشتها ضمن لجان (اعادة النظر في القوانين التي تنظم العمل التجاري في العراق).
- **قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997:** وهو قيد الدراسة حاليا (وهو من ضمن القوانين التي تمت مناقشتها ضمن لجان (اعادة النظر في القوانين التي تنظم العمل التجاري في العراق).
- **قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023:** تم اقراره ونشر في جريدة الوقائع العراقية رقم (4734) في 23/8/2023.

- **قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010:** استنادا الى احكام المادة (4) من القانون رقم (1) لسنة 2010 (المعدل) والذي جرى تسمية رئيسا واعضاء للمجلس بموجب الامر الديواني رقم (23084) المؤرخ في 26/ 4 /2023 وضم ممثلي وزارات الصناعة والمعادن، الصحة، الزراعة، الاتصالات، التجارة، البيئة، الثقافة، التخطيط، المالية، اضافة الى ممثلي اتحاد الصناعات العراقي، واتحاد الغرف التجارية، والجمعيات الزراعية.
- **قانون حماية المنتجات العراقية رقم (10) لسنة 2014 التعديل الاول لقانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010:** اقر وجرى نشره في جريدة الوقائع العراقية رقم (4316) المؤرخ في 24/ 3 /2014.
- **قانون الاستثمار رقم (13) المعدل:** يحظى الاستثمار المحلي والاجنبي الخاص بمتابعة واهتمام الحكومة العراقية من خلال سعيها الى تنشيط حركته وفتح افاقا اوسع امام تدفقه الى سوق العمل العراقية واصدار القرارات من شانها خلق بيئة استثمار قادرة على جذب الاستثمارات الى الاقتصاد العراقي ومنها القرار رقم (245) لسنة 2019 وتعديلاته التي حرصت على تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين.

اجراءات وزارة التخطيط

حرصت وزارة التخطيط ايمانا منها باهمية وضرورة الاصلاح الاقتصادي في العراق في احداث تنمية مستدامة والتي لابد ان تكون من خلال معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد الكلي على الموارد المتاتية من القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في النتاج المحلي الاجمالي، وان هذه الاصلاح لا يتم الا من خلال تحسين اداء المشاريع الحكومية وزيادة انتاجيتها وتعظيم ارباحها وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص الشريك الاساسي في الاقتصاد العراقي، وهناك العديد من الاجراءات التي اتخذتها الوزارة بهذا الصدد ومنها:

استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 - 2030

- اشارة الى الامر الديواني 391 لسنة 2016 والذي تولت بموجبه وزارة التخطيط مسؤولية متابعة تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 -2030 والتي تهدف الى ان تكون خارطة طريق لتوطيد مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص لتحقيق نتائج افضل في تحسين بيئة الاعمال في العراق وتطوير قطاع خاص وطني ، حيوي ومزدهر ،مبادر محليا ، ومنافس اقليميا ، ومتكامل عالميا ، بهدف تحقيق النوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل ، واعتمدت هذه الاستراتيجية على الركائز التالية :

1. فهم القطاع الخاص .
2. تحسين بيئة الاعمال .
3. برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
4. هيكلية التنفيذ .

واستنادا الى ما ورد في انشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص تم اتخاذ الاجراءات الخاصة بالتنفيذ والتي منها :

اولا : تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص :

يأتي مجلس تطوير القطاع الخاص كمخرج من مخرجات الاستراتيجية ضمن الركيزة الرابعة ليكون اعلى هيكلية مؤسسية تشرف على ادارة استراتيجة تطوير القطاع الخاص وتنفيذها والذي سيكون له فروع في المحافظات.

سيتولى مجلس تطوير القطاع الخاص المهام التالية :-

- مراجعة والبت في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والانشطة والعمليات المرتبطة بالقطاع الخاص، والطلب من المؤسسات الحكومية المعنية بعد التوجه بصددها من مجلس الوزراء.
- ضمان تبسيط القوانين والانظمة النافذة التي تنظم شؤون القطاع الخاص واقتراح تعديلات على القوانين والانظمة الحالية او اعتماد قوانين وانظمة جديدة.
- تنسيق الجهود لتطوير القطاع الخاص مع الوزارات المركزية وحكومة اقليم كردستان والجهات غير المرتبطة بوزارة والحكومات المحلية.
- تنسيق اعادة هيكلية الشركات العامة بمشاركة القطاع الخاص مع ضمان وجود تدابير للتخفيف من الاثر الاجتماعي.
- اعداد استراتيجيات وطنية وعلى مستوى المحافظات بما يتماشى مع استراتيجية تطوير القطاع الخاص.
- مراقبة وتقييم تنفيذ سياسات وبرامج وانشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص واعادة توجيهها بالاستفادة من الدروس المستحصله والظروف المتغيرة والفرص المستجدة.
- اعداد تقارير مرحلية عن تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص لتقديمها الى مجلس الوزراء والمعنيين في القطاع الخاص

- **ثانيا : تشكيل اللجنة الفنية** برئاسة السيد الوكيل الفني للوزارة اضافة الى لجان فرعية تخصصية ومنها لجنة مراجعة وتبسيط واصدار قوانين جديدة في الاطار القانوني الناظم للقطاع الخاص لتقليل الاجراءات البيروقراطية وبرئاسة السيدة مدير عام الدائرة القانونية في الوزارة وعضوية عدد من ممثلي الجهات الحكومية المعنية وممثلي اتحادات وجمعيات القطاع الخاص والتي عقدت عدة اجتماعات تخص القوانين التي تنظم عمل القطاعات الاقتصادية ، حيث تم مناقشة القطاعات (الزراعي والصناعي والمصرفي والمطاحن والسياحي)
- **ثالثا : ضمن الركيزة الاولى (فهم القطاع الخاص)** تم اعداد مسح للقطاع الخاص غير المنظم في محافظات (بغداد والبصرة والموصل كركوك وبابل وذي قار) من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP حيث جرى مناقشة نتائج هذا المسح في الورشة المنعقدة في محافظة اربيل بحضور العديد من الجهات الحكومية وممثلي اتحادات وجمعيات القطاع الخاص واعداد الرسائل الخاصة بها ، وبغية تحويل هذه الرسائل الى خطوات تنفيذية ضمن اطار زمني محدد وتحديد الجهات المنفذة والداعمة والمراقبة لكل رسالة من هذه الرسائل تم تشكيل لجنة برئاسة السيد الوكيل الفني لأعداد الخطة التنفيذية واطلاق نتائج المسح وجرى اطلاق هذه النتائج في شهر حزيران 2023 .
- **رابعا : قيام فريق متخصص من دائرة السياسات الاقتصادية والمالية** وضمن الركيزة الثالثة لتنفيذ الاستراتيجية بزيارة عدد من المحافظات العراقية للاطلاع على مشاكل ومعوقات القطاع الخاص فيها وزيارة مواقع بعض المشاريع واعداد تقارير بهذه الزيارات وعرض نتائجها امام انظار مجلس تطوير القطاع الخاص مع مفاتحة الوزارات المعنية لتزيدنا بإجراءاتها لحل هذه المعوقات .

- **خامسا : حرصت وزارة التخطيط على التعاون المشترك** مع المنظمات الدولية العاملة في العراق وخاصة فيما يخص القوانين حيث تم الاتفاق مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ على اعداد تعديلات مقترحة حول قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وكذلك مسودة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتم عقد عدة اجتماعات بحضور عدد من الجهات الحكومية وممثلي اتحادات وجمعيات القطاع الخاص حيث قدم الخبير المنتدب من قبل الوكالة المذكورة التعديلات الخاصة ببعض المواد بالمقارنة مع تجارب المقارنة مع القوانين المماثلة في بعض الدول .

شكراً لأصغائكم